

الانقسامية الثقافية في الجزائر:

صراع معرب مفرنس من الحركة الوطنية الى دولة ما بعد الاستقلال

مهلول جمال الدين¹، كرايس الجيلالي²، مريوة وهيبة³

جامعة وهران 01، Mehlouldjamel@gmail.com

جامعة وهران 02، kerais2014@hotmail.fr

جامعة وهران 02، houdahiba@live.fr

تاريخ الإرسال 01/07/2020؛ تاريخ القبول: 23/11/2022

Cultural division in Algeria: A Franco-Arab conflict, from the national movement to the post-independence state.

Abstract: In all societies with a different ethnic or national composition, we find the question of cultural division or cultural duality, whether at the level of political elites, or within the school and university, where these components have the feeling that there are differences between them, if they always appear as a dominant group, and other controlled, materially. Culturally, this is what Algerian society is experiencing, especially after French colonialism, which excluded Islam as a factor of union between all its components and seemed to be born of close ties within Algerian society, through the formation of an elite influenced by Western discourse and at the same time by the emergence of an Arabized and religious elite. This led to the emergence of two post-independence rebirth projects, an extension of the stage of division and fragmentation defined by the national movement stage. Thus, the national state has been formed and

trapped by numerous cultural and linguistic conflicts, which will hinder any modern project, because of the inherent identity relationship between the Power of Political Exclusion, opposed to exclusion and rejection of the other, contributing to the existence and dedication to the crisis of its identities still lived by Algerian schools, universities and even political elites.

Keywords: Cultural division; identity crisis; Arabized current; French current; exclusionary power; exclusionary opposition.

الملخص:

كل المجتمعات التي تعرف تركيبة عرقية أو قومية متباينة، نجد أن مسألة الانقسام الثقافي أو الازدواجية الثقافية مطروحة داخلها، سواءً على مستوى النخب السياسية، أو داخل المدرسة والجامعة، حيث تشعر تلك المكونات بوجود فوارق بينها، إذ تبدو دائما فئة مهيمنة، وأخرى مُسيطر عليها، مادياً وثقافياً، وهذا ما يعيشه المجتمع الجزائري، خاصة بعد الاستعمار الفرنسي، الذي غيب الإسلام كعامل للاتحاد بين جميع المكونات، وبدأ يثير الانتماءات الضيقة، داخل المجتمع الجزائري، وذلك عن طريق تكوين نخبة متأثرة بالطرح الغربي، وفي نفس الوقت بروز نخبة معربة ومؤمنة بالانتماءات المشرقية للمجتمع الجزائري، وهذا ما أدى إلى بروز مشروعين نهضويين بعد الاستقلال، كان بمثابة الامتداد لمرحلة الانقسام والتشظي التي عرفتتها مرحلة الحركة الوطنية، وبذلك تكونت الدولة الوطنية، وهي مفخخة بالكثير من الصراعات الثقافية واللغوية، التي سنجدها تعيق أي مشروع حدائي، بسبب العلاقة الهوياتية المأزومة

بين سلطة سياسية إقصائية، ومعارضة استتصالية ورافضة للآخر، ساهم هذا في وجود، وتكريس لأزمة في الهوية لا تزال تعيشها المدرسة الجزائرية، والجامعة، وحتى النخب السياسية.

الكلمات المفتاحية: الانقسامية الثقافية؛ الأزمة الهوية؛ التيار المعرب؛ التيار المفرنس؛ السلطة الاقصائية؛ المعارضة الاستتصالية .
مقدمة:

يقول الباحث أحمد أوراغي: «يجب التحرر من الثنائية العنيفة والمدمرة والاقصائية، التي تأسست أصلاً وفق منطق صراعي» (أحمد أوراغي، 2013: 268)، هذه الصورة تعكس بُعداً انقسامياً، أو لنقل نوعاً من الازدواجية الثقافية، التي كرّست لها الدراسات الأنثروبولوجية للمجتمعات العربية، حيث تناولتها كأبي مجتمع بدائي ومُتوحش، وفي نفس الوقت ركزت على المكونات العرقية والقومية للمجتمعات العربية، ومن بينها المجتمعات المغاربية، وحاولت التأسيس لوجود نوع من التمايز بين كل ما هو عربي، وكل ما هو بربري أمازيغي، مانحة الأفضلية للعرق الأمازيغي، حيث اعتبرته عرقاً أوروبياً متفوقاً، ومتحرراً من الثقل الديني، هي نظرة ربما تبنتها بعض النخب داخل الفضاء المغاربي في ما بعد، وبذلك حتمت عليها العيش في فضاء مشحون، تحكمه الصراعات الإقصائية، والمؤسسة للتباين والاختلاف إلى حد التنافر.

وإذا عدنا إلى المشروع الحدائبي والنهضوي في الوطن العربي، نجد أن إرهابات الفشل قد كتبت لهذا المشروع منذ لحظة الولادة، لأنه لم يتعد عن فكرة الانقسام، والانطلاق نحو الإصلاح من نقطة واحدة، ولكنه سلك اتجاهين متعاكسين تمامًا، حيث استطاعت النخبة العربية بكلا شقيها، الاتفاق على ضرورة التحول والانتقال من وضعها الراهن، الذي لا يتماشى مع ما أنتجته الحدائبة، والسير نحو التأسيس لفكرة الدولة والمجتمع، ولكن من خصائص الانتقال على الطريقة النخب العربية، التي تبنت استراتيجية لا يمكن أن تبني أو تؤسس، بقدر ما هي تركز للوضع القائم وتزيد من الضبابية، لأن الانطلاق من طرفين متعاكسين يرفض كل منهما الآخر، ويشكك في مدى مصداقية وطنيته، ويجعل مشروعه إما مجرد ارتباط بالغير أو رجعية، أشد تخلفاً من تخلف القرون الوسطى، يجعل التغيير مؤجل بل مستحيل.

وهذا ما جعل النخبة منقسمة على نفسها، وبالتالي انقسم المجتمع وتأثر كل فريق بتياره، حيث كانت الخطوة الأولى لكل توجه هي إزالة الآخر واستئصاله، ثم الحديث على التحول والبناء والتأسيس، وهذا واقع النخبة العربية منذ الصدمة الاستعمارية، ومحاولتها إخراج المجتمع العربي من تخلفه، وهذا أيضا ما يمكن أن نلمسه من خلال واقع الحركة الوطنية في الجزائر، وكيف انقسمت على نفسها من جهة، وانعزلت على المجتمع من جهة أخرى، ولكن ما يهمنا هو أن ملامح هذا الصراع كانت ثقافية، وتدور حول الهوية ومكوناتها، وهو ما انتقل إلى دولة ما بعد

الاستقلال، حيث ظل الطرح الثقافي وهوية المجتمع وانتمائه، من أهم ملامح المشهد السياسي في الجزائر.

إذ انسحبت الإدارة الفرنسية، التي استثمرت في حالة الاستقطاب الحاصل داخل الحركة الوطنية، التي تأثرت بأطروحات علماء الأنثروبولوجيا الفرنسيين، التي لم تكن في مجملها سوى تقارير عسكرية وإدارية، عملت على تقديم الإناسة الجزائرية بوجه جاف ومشوه (أحمد أوراغي، 2013: 267)، لتحل محلها السلطة السياسية، التي عملت على التوحيد القصري للقوى المتصارعة، وهنا أصبحت أزمة الهوية والمواطنة أكثر طرحًا، بسبب غياب الأنموذج، والإجماع الوطني، حول مشروع يتجاوز تناقضات المجتمع ويسيرها، دون أن يلغيها أو يتبناها كطرح يقضي من خلاله الآخر، لكن علينا أيضًا العودة إلى ما ذهب إليه جان فافيري ﴿Jan favre﴾ الذي يرى أن الحصول على الاستقلال يؤدي غالبًا إلى عودة الصراعات التقليدية (جان فافيري، 1988: 88)، صراعات لا تترك أي مجال لوجود سلطة سياسية ومعارضة حدائيتان، تتصارعان حول تسيير الشأن العام، بل تصبح الهوية، وإنتماء المجتمع محل جدال وصراع، يزيد من هشاشة الدولة، ويرهن مشروع أي فعل معارض، كون صراع يدور خارج الزمان والمكان.

وفي نفس الوقت حتمية بناء مشروع مجتمع، يستلزم سلطة سياسية ومعارضة، يتفقان حول الهوية ويتنافسان حول البرامج والبدائل، إلا

أن انعدام نضوج النخبة، وتأثرها بالأطروحات الانقسامية، جعل من التنوع الثقافي عائقاً أمام الحدأة، بدل استغلاله في شكله الإيجابي، وهنا لابد من طرح السؤال المحوري لهذه الورقة البحثية: كيف أصبح التنوع الثقافي في الجزائر يُشكّل أزمة في بناء أ نموذج الدولة، ويعمق الأزمة بين السلطة السياسية والمعارضة؟

كما أن هذا السؤال يستلزم طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هو واقع النخبة داخل المجتمع الجزائري؟
- وكيف تأثرت في أطروحاتها النهضوية بالإرث الأنثروبولوجي الانقسامي؟

- وكيف تم التأسيس لها من طرف الاستعمار الفرنسي، ثم توظيفها بعد الاستقلال من طرف السلطة الحاكمة والمعارضة السياسية؟

الانقسامية الثقافية في الجزائر البداية و الاستمرارية:

قال محمد حجاج: ﴿إن فشل ابن خلدون في التأسيس لإمبراطورية مركزية قوية دفعه إلى تضخيم فكرة الانقسامية﴾ (محمد حجاج، aranthropos.com)، وهنا يمكن القول: إن الانقسامية جاءت نتيجة فشل إعادة تفعيل مشروع الخلافة والدولة الأمة، حيث اعتبر ابن خلدون أن التركيبة القبلية للمجتمعات المغاربية، هي السبب الرئيسي لعدم تجاوز حالة التعدد والانقسام، فأوضحت القبيلة هي أرقى أشكال الوحدات السياسية المغاربية، إذ عجزت في مرحلة ما عن

الاتجاه نحو كيان أكثر شمولية، وأكثر تعقيداً، وبالتالي فإن كيان القبيلة وهويتها وخصوصياتها، وسعي الأفراد للحفاظ على تلك الخصوصية، أعاق التطور نحو الدولة، والكيان السياسي العام، لنجد فيما بعد الأنثروبولوجيا الغربية، تزيد من جرعة هذا الانقسام، عن طريق حشر العامل الاثني والقومي والعرقي، والقيام بنوع من المفاضلة بين تلك المكونات، والتحيز لمكون على حساب الآخر، وهذا بهدف تحويل الصراع السياسي إلى صراع ثقافي وهوياتي، لا يسمح بتشكيل أي كيان سياسي حدثي داخل الفضاء المغاربي، حيث أنّ علماء الأنثروبولوجيا الفرنسيين أو الغربيين بصفة عامة، كان لديهم سوء نية في فهم النظرية الخلدونية (محمد حجاج، aranthropos.com)، التي نشأت هي الأخرى في ظرف تاريخي مشحون ويعيش حالة من الضعف وإنهيار كل أشكال السلطة المركزية ف الفضاء المغاربي.

وإذا عدنا إلى خصائص المجتمعات العربية الإسلامية، نجد أنها تعكس مجموعة من الثقافات المتباينة، التي استطاع الإسلام في مرحلة من المراحل احتوائها، وذلك من خلال استبدال التعصب إلى القبلية والعرق، بالتعصب للدين من خلال العدل، غير أنّ تراجع أو انهيار دولة الخلافة، التي قامت على الإسلام كقيمة جعل هذه القوميات والأعراق المختلفة، تشعر بالضياع وتحاول الدفاع عن نفسها، من خلال عصبية الانتماء، رغم بقائها داخل إطار الدولة الواحدة، إلا أن الطرح الثقافي أو الهوياتي مازال يحكم المشهد السياسي، خاصة إذا

عُدنا إلى الجزائر، وحاولنا تتبع العناصر المكونة للمجتمع، إذ يتضح لنا أن الصراع دائر حول مفهوم الوطنية، وما يجب أن تعكسه، من خلال جدلية الموروث العربي أم البربري الأمازيغي؟ وهو صراع أسس له كل علماء الأنثروبولوجيا الغربيين، الذين تناولوا المجتمع الجزائري، فبالإضافة إلى إصرارهم على محدودية التطور السياسي، لدى المجتمعات المغاربية، نجد أنهم أقحموا جملة من التصنيفات، التي أزاحت الإسلام كمكون أساسي وموحد لكل المكونات، وحاولوا إبراز خصوصية كل مكون على حدى، وفي هذا السياق يرى عبد الله العروي في نقده للانقسامية الغربية: إصرار الكثير من المشتغلين حول المجتمع الجزائري، ومن بينهم روبرت مونتاني * Robert Montagne على رفض الخلط بين البربر المستقرين من جهة، وبربر النواجع من جهة أخرى، ورفض بصورة أخص الخلط بين البربر المستقرين والعرب الرحل (عبد الله العروي، 1988: 127)، وهو إصرار غير بريء، ولا يستند إلى أسس علمية، بقدر ما هو باحث عن التأسيس لنوع من الصراع الثقافي وفقدان الهوية، الذي سيحكم المجتمعات المغاربية، ويصبح مرتكزا فكريا في نوعية تكوين النخب المغاربية.

وهنا يمكننا العودة أيضا إلى بعض المحطات التاريخية، التي نجد فيها خفوت للدين كمرجع وكهوية أساسية لكل الأقسام التي انخرطت فيه، وبذلك عودة سؤال من أنت؟ ومن أين أتيت؟ وبأي حق تحكم،

وتتحكم؟، حيث نجد بمجرد قيام الدولة الأموية، التي كانت تعكس تسمية عربية أكثر منها إسلامية، انخرط البربر في حركات تمردية، لم تكن موجهة ضد الإسلام، ولكن ضد الدولة العربية، خاصة عندما تبنى جزء من المغاربة التشيع كمذهب ديني، والذي يدور أساسا حول فكرة آل البيت، وهي مرتبطة بالإسلام أكثر منها بالعروبة، هذا الصراع الذي اختفى أو تهاهى لفترة من الزمن، نجده قد عاود الظهور مع المرحلة الاستعمارية، بفضل دراسات علماء الأنثروبولوجيا، التي أعادت طرح سؤال السكان الأصليين والشعوب الوافدة، واعتبرت أن الإسلام لم يكن سوى نوع من تبرير التوسع العربي على حساب الشعوب الأخرى، هي فكرة خطيرة تمّ الترويج لها، وساعدت الاستعمار كثيرا في تكريس الانقسام والتشطي داخل المجتمع الجزائري، خاصة وأنها عملت على تكوين نخبة من الأهالي، وشحنهم بمثل هذه الأفكار، إذ يقول ريفي: لا استعمار جيد دون أنثروبولوجيا مُحكمة. (منصور منقومة، 2016: 85)، وهذا ما سنحاول تناوله من خلال هذا المحور.

الانقسامية الثقافية:

إن مفهوم الانقسامية الثقافية، والذي يُمكن أن يحمل معنى الازدواجية الثقافية، داخل المجتمع الجزائري، إذا أزحنا مفهوم الازدواجية، واستندنا على مفهوم الانقسامية، الذي يعتبر مفهوماً قد ارتبط بدراسة الفضاء المغاربي، من خلال حدود تطوره السياسي، حيث أصرّ الانقساميون من ابن خلدون إلى أنثروبولوجيا الحقبة الاستعمارية،

أن المجتمع الانقسامي لا يمكنه أن يفرز كيانا سياسيا أكثر تعقيدا من القبيلة، التي تعجز عن التطور إلى الدولة أو الملك، غير أن اشتغال علماء الأنثروبولوجيا كمرافقين للحملات العسكرية الفرنسية، جعلهم أكثر تطرفاً في إصدار الأحكام حول المجتمع المحلي، مع نوع من تحويل الانقسامية السياسية، إلى انقسامية ثقافية بين مكونات المجتمع، والإصرار على أن العنصر البربري يختلف تماماً عن العنصر العربي، في محاولته لقتل أي فكرة وطنية ناشئة، إضافة إلى تهميش دور الإسلام، كدين جامع لكل إثنيات المنطقة، ولذلك كان مفهوم الانقسامية الثقافية، الذي ارتكز على الانقسامية السياسية، من أهم خصائص النخبة الجزائرية، ومن أهم معيقات أي مشروع حدائثي ونهضوي.

كما أنّ مفهوم الانقسامية الثقافية حاولنا استنباطه من حالة الانقسام والتشظي داخل المجتمعات العربية، بما فيها الجزائر وحضور القبلية، وعكسها لمجموعة من الطقوس والممارسات، التي تختلف من قبيلة لأخرى، هذا الانقسام والتعدد الذي انعكس بدوره على المشهد الثقافي، حيث لم تستطع النخبة في الجزائر سواءً في العهد الاستعماري أو بعد الاستقلال، الاتفاق حول منظومة أخلاق تعكس روح الأمة وفي نفس الوقت تحافظ على التنوع والاختلاف، حيث يرى جاسر عودة: ﴿أن لكل إنسان هوية أو هويات، ولكل أمة هوية بل هويات﴾ وهو يُعرّف الهوية على أنها مجموعة من المكونات الثقافية، واللغوية، والدينية،

والتاريخية، والجغرافية والاجتماعية، التي تُميز الإنسان عن غيره وتُميز الأمة عن غيرها من الأمم (جاسر عودة، 2012: 21).

غير أن النخبة في الجزائر انطلقت في شكل تيارات متباينة، حيث عمل كل تيار مستنداً إلى تكوينه والمرجعيات التي نهل منها، خلفيته العلمية والثقافية، وحاول التأسيس للهوية ذات البُعد الواحد، التي تقصي الآخر، وهذا ما جعلها تدخل في حالة من الانقسام على نفسها والتشردم، حيث أن الانقسامية تقوم على فكرة القبيلة المنقسمة إلى جماعات تتحد في أوقات معينة، ويقوم فيها الصلحاء بدور مهم (عبدالله حمودي، 1988: 62)، وهذا ما تجلّى في بنية الحركة الوطنية قبل الاستقلال، حيث تشكلت أحزاب سياسية وتنظيمات اجتماعية، إلا أنها ظلت تعكس حالة من الصراع الثقافي ونوع من التنافر، ولم تكن تتحد إلا في مواقف محددة مثل رفض وضعية المجتمع الجزائري، والسعي إلى تغييرها، حيث ظل المشهد الثقافي والسياسي يعكس نخبة يصارع فيها المغرب مع الفرنكفوني، والإسلامي مع العلماني، وذو الثقافة العربية الشرقية مع ذي الثقافة المغاربية الأمازيغية، ولعلّ هذا ما جعل علي الكنز يرى: ﴿أنه لا بد من تناول الطرح الثقافي في الجزائر من خلال مجتمعين متواجهين﴾ (علي الكنز وآخرون، 1997: 50)، هذا المجتمع ساهمت الأنثروبولوجيا الغربية في التأسيس له والدفاع عنه، كونه الطريقة الوحيدة لإشغال المجتمع بقضايا هامشية، وإدخاله في مواجهة صفرية تقوم على ثنائية من هو الأحق بتمثيل المجتمع الجزائري؟ بدل

الدخول في مواجهة الاستعمار والتصدي له، وبذلك نستطيع القول إن الأنثروبولوجيا الغربية، ساهمت في تكريس الطرح الانقسامي، وحولت البحث العلمي إلى خيط ناظم لكل النجاحات التي حققها الاستعمار الفرنسي في الجزائر، إذ أنّ الأنثروبولوجيا قدّمت خدمات جلييلة للإدارة الاستعمارية (أحمد أوراغي، 2013: 270).

كما أنّ حالة الازدواج والانقسام اللغوي في الجزائر وتعدد اللهجات، مهّد بدوره لنوع من الصراع اللغوي، ليتطور إلى صراع ثقافي، لأن الثقافة واللغة يعكس كل منهما الآخر، ويمكن توظيفهما من طرف الادارة الاستعمارية في تعزيز الطرح الانقسامي، بأن المجتمع متخلف وغير قادر على الارتقاء نحو الحداثة والمدنية، وفي نفس الوقت الدفاع عن فكرة التعدد الاثني والعرقي في الجزائر، وطرح سؤال من هو المكون الأقرب الى الحداثة؟ ومن هي النخبة التي يمكن أن تقود عملية التغيير؟

إذ يمكن القول إنّنا نعني بالانقسامية الثقافية، وجود عدد كبير من الثقافات، في ظل غياب مشروع مجتمع ودولة، حيث تحاول كل منها الدفاع عن نفسها والتأسيس لذاتها، ولذلك يرى الجابري في هذا الشأن: أن الذات الضعيفة هي دائما خائفة على نفسها من جهة، وخائفة من المستقبل من جهة أخرى (ديدوح عمر: 05،

WWW.AMAREFN.NET)، وبذلك يكون سعيها الى التخندق والتكتل، ومحاولة الدفاع عن نفسها، حتى وإن كان الخطر وهميا أو مصطنعاً، أو متخيلاً، مثل ما حدث، ويحدث في العالم العربي، عن طريق

صراع هويات تكتسب من مقومات الاندماج والتعاون أكثر مما تمتلك من ملامح الانقسام والصراع، لكن تبقى المرحلة الاستعمارية، من أهم العناصر التي تُغذي الفكر الانقسامية في المجتمعات العربية والمغاربية بصفة خاصة، وبشكل أكثر وضوح إذا ما تمّ الخلط بين ما هو ثقافي وما هو طبيعي، لأن هذا الخلط معناه الفشل في إدراك ما هو إنساني (بهادي منير، 2000: 11)، وما هو وطني أو حدائثي بمعنى آخر، إذا تبقى مكونات المجتمع، ومن خلال نخبها المنقسمة على نفسها، موالية لانتماءات عتيقة، وقديمة، وغير مجدية.

الاستعمار وبداية الظهور:

يرى محمد حربي أن الإيديولوجيا الاستعمارية تؤكد على استمرارية المعتقدات القديمة، من أجل التأكيد على سطحية الثقافة الإسلامية، كون الاستعمار الغربي بما فيه الفرنسي كان يدرك أهمية الإسلام، كميكون رئيسي للهوية المحلية للفضاء المغربي، وإن أي مشروع استعماري استيطاني، يجب أن يعتمد إلى تهميش الإسلام، وتقديمه في صورة هوية غريبة وغير أصلية، إضافة إلى الإشارة إلى المعتقدات الدينية القديمة، وتقديمها على أنها الهوية الأساسية للسكان الأصليين، أو المكون البربري، وشحن فئة من النخبة الجزائرية بهذه الأفكار، حتى تكون في مواجهة مع الفئات الأخرى.

وهنا يمكن العودة إلى ما اعتمد عليه الاستعمار الفرنسي من دراسات أنثروبولوجية وسياسيولوجية في إخضاعه للمجتمعات المغاربية،

إذ استطاع استغلال التنوع والتركيبة القبلية للمجتمع، موظفاً لعنصر الثقافة العربية والثقافة البربرية، العمل على زعزعت الاستقرار حيث أهمل كل من « غابريال هانوتو Gabriel Hanotau » و « روجر لو تورنوتو Roger Le Tourneau » دور الشريعة الإسلامية عند القبائل البربرية، وأكد أن هذه القبائل تحتكم إلى القانون الروماني وهذا ما أصرّ عليه من خلال مؤلفهما منطقة القبائل والقبائل والأعراف القبلية (مرقومة منصور، 2016: 84)، وذلك بهدف إبراز الاختلاف بين العرب والبربر، وهذا من أجل تصوير الجزائر على أنها بلد غير متجانس ثقافياً ولا لغوياً، وأن هناك مزيجاً من اللهجات، التي لا يمكن أن ترتقي إلى درجة اللغة، وبذلك فهو من جهة يحارب اللغة العربية، والبعد الإسلامي، ويعمل على إنتاج نخبة تدافع عن الطرح الأمازيغي من خلال نخبة مثقفة بالثقافة الفرنسية، وهذا ما عبر عنه حمادة البخاري بعملية الثقافة الاستعمارية، التي لم تدفع بالمجتمع نحو الحداثة، وإنما ساعدت على انهياره، وذوبانه في الاستعمار نهائياً (البخاري حمادة، 2010: 87).

ومن هنا ظهر الصراع اللغوي على يد الاستعمار، حيث حاول هذا الأخير استغلال البربر، كوسيلة لإدارة الصراع السياسي ضد اللغة العربية، وهنا بدأ التنافر بين من يدافع عن الجزائر ذات البعد العربي المشرقي، واتهامه بالولاء والتبعية للفكر الشرقي، وبين من يدافع عن فكرة الجزائر الأمازيغية واتهامه بالموالاة لفرنسا والغرب، وبهذا انقسمت

النخبة على نفسها، ولم تستطع الاتفاق على تعريف الجزائر أو الهوية الجزائرية، وفي هذا الصدد يرى الدكتور «ديدوح عمر» أنّ فكرة العداوة للعرب والعربية ظهرت أول مرة في المرحلة الاستعمارية، وذلك من خلال ربطها بفترة الاستقرار العربي ببلاد المغرب (ديدوح عمر: WWW.AMAREFN.NET،05)، حيث قامت الإدارة الفرنسية في الجزائر على محاربة المساجد، والمدارس، والكتاتيب، التي كانت تنتج المثقف المسلم، أكثر منه العربي أو الأمازيغي، الذي كان يحافظ على تناسق المجتمع، غير أنه لم يتعد عن القبيلة في بعدها الإيجابي، حيث كانت تشكل مؤسسة قائمة بذاتها، ولديها القدرة على حل الخلافات، وهي تحتكم بالأعراف المستمدة من الشريعة الإسلامية، لكن تدمير هذه المؤسسات، من طرف الاحتلال، عن طريق جملة من القوانين، ساهم في ضمور القبيلة كعنصر إيجابي، وبالتالي تدمير النموذج الجزائري الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وإن كان هزيبا، والعمل على خلق بيئة ثقافية جديدة، وإحياء نعرات وصراعات تاريخية، عن طريق خلق أغلبية جاهلة ومتخلفة، والسماح لفئة قليلة بدخول المدرسة الفرنسية، ثم السماح لها بدخول العمل السياسي، والدفاع عن فكرة الدولة الفرنسية والاندماج فيها.

بينما انقسم التيار الديني إلى الإسلام الأصلي الذي دافع عن الإصلاح ثم النهوض، والإسلام الشعبي الذي ساهم في تجرد الاستعمار، بالإضافة إلى التيار الشيوعي، الذي انتظر الثورة العمالية

العالمية، وجيل الثورة الذي استلهم من الجيل المؤسس للطرح الوطني، ثم انفصل عنه، حيث يرى عبد الناصر جابي* أنّ الأحزاب السياسية الوطنية قد تحلت عن توجهاتها وانحصرت في الثورة المسلحة بعد فشل العمل السياسي* (عبد الناصر جابي، 2012 : 06). غير أن الواقع يشير إلى أن الالتحاق بالثورة خاصة بعد تنامي العداء للنخبة واتهامها بالخيانة، فرض على تيارات الحركة الوطنية تأجيل خلافاتها التي كانت تدور حول الهوية، الالتحاق بالثورة، إذ نجد النقاش الفكري والسياسي العلني قد أصبح يتمحور حول فكرة الاستقلال وتعزيز الانتماء الوطني، والتأسيس لشخصية وطنية وثورية دون مراعاة موازين القوة، والانتماءات الإيديولوجية، التي كانت تحكم الحركة الوطنية، وهكذا تأسست الوطنية الجزائرية ومحتواها الفكري (عبد الناصر جابي، 2012 : 06)، ليعود الصراع من جديد بعد مؤتمر الصومام، وعودة الصراع حول فكرة الزعامة، وألوية الشعب على النخبة، وسيطرة العسكري على السياسي، ولكن أهم ما في ذلك هو تحويل المثقف إلى ما يشبه الكاتب التابع، وإن كانت هذه المهمة في مرحلة الاستعمار لا بد منها من أجل الدفاع عن الثورة وأركانها، غير أن استمرارها بعد الاستقلال، هو الذي رهن المشروع السياسي لدولة الاستقلال.

وهنا يمكن القول إنّ أحزاب المرحلة الاستعمارية كانت أكثر وعياً، إذ استطاعت أن تتجاوز خلافاتها من أجل مشروع الثورة، وهذا عكس أحزاب ما بعد الاستقلال، التي لم تستطع الاتفاق على أيّ مشترك

سياسي واجتماعي، بسبب الهاجس الثقافي وأزمة الهوية، وهنا تبرز ملامح الانقسامية السياسية التي أسس لها ابن خلدون، حيث أن زوال الخطر الخارجي المتمثل في الاستعمار، أدى إلى العودة إلى جدل الهوية وصراع الأنا والآخر، وهذا ما سيتكرس مع الاستقلال، الذي أصبح فيه خطاب التخوين والتراشق الهوياتي، أكثر الخطابات تداولاً داخل الساحة السياسية، وبين النخب المثقفة.

الاستقلال وأزمة الهوية:

يقول محمد براهيم صالح: ﴿في البلدان المستعمرة قديماً كل شيء يتغير، إلا أن كل شيء لا يتغير جملة﴾ (محمد ابراهيم صالح، 2004: 31)، أي أن مرحلة الاستعمار؛ ورغم كل ما تفرزه من هدم للهوية المحلية، إلا أن عملية التغيير لا تتم بسهولة، وحتى الوعي الذي تشكل في المجتمع الجزائري سنوات الأربعينيات، سنجدّه يعرف حالة من الخفوت بعد الاستقلال، إذ استأنفت كل الصراعات التي تم السكوت عنها زمن الثورة أو تأجيلها، لكنها عادت ومجدة أكثر، وساهمت في تأخير وتعطيل مشروع الدولة الحديثة، والنهضة الحضارية، والتحديث المنتظر للمجتمع، خاصة أن مشروع النهضة وخيار التحديث، خضع لقوتين متنافستين، فالسلطة الحاكمة تستند على الشرعية الثورية، ومعارضة تنشط بشكل غير رسمي وتتكاثر على الإسلام والطرح البربري كبديل لمشروع الدولة الوطنية ذات التوجه الإشتراكي.

وإذا انطلقنا من فكرة أن جبهة التحرير الوطني، التي انحصرت فيها كل أطراف الحركة الوطنية، وأجمعت حول ما جاء في بيان أول نوفمبر، وأجلت كل خلافاتها الإيديولوجية، واتحدت على أساس ما جاء في برنامجها السياسي، الذي كان يهدف إلى الاستقلال بالدرجة الأولى، إضافة إلى إخراج المجتمع الجزائري من واقعه البائس والتأسيس لواقع جديد، وهنا اتحدت إرادة الوطنيين، الذين كانوا يسعون إلى نزع السلطة من الأجنبي، والإسلاميين الذين كانوا يريدون إرجاع الشريعة إلى مركز التسيير، وهنا يرى «عبد الله العروي»: «أن اتحاد الإسلاميين والوطنيين كان حتمية تاريخية لا بد منها، إن الاستقلال لا يتحقق إلا بالجهاد والتمكين للشريعة لا يكون إلا بطرد الأجنبي (عبد الله العروي، 2008: 139)، بينما إلتحق الإدماجيون بشقهم الشيوعي والليبرالي بالثورة بهدف بناء دولة ديمقراطية وحدثية بعد الإستقلال، لكن كل هذه التوقعات لم يكتب لها النجاح بسبب تأسيس جمهورية شعبية، قريبة من النموذج السوفياتي، وتم إقصاء كل التيارات الأخرى ورفض أي دور لها في دولة ما بعد الإستقلال.

غير أن هذا الشكل من التحالف، الذي كان من الممكن التأسيس له انطلاقاً من فكرة الهوية، التي تعترف بالتناقضات، ولا تسعى إلى إلغائها أو التحيز لجهة دون الأخرى، تم إجهاضه منذ أن تحولت هوية جبهة التحرير الوطني من حركة تحريرية إلى حزب سياسي، استفرد فيه الوطنيون والمؤسسة العسكرية ببناء الدولة، حيث يمكن الإشارة إلى

تدخل الرئيس «أحمد بن بلة» في صياغة الدستور، وتبني نظام الحزب الواحد والثقافة الواحدة، والفهم الواحد للدين، وبداية الصراع الشعبوي بين الطرح الإسلامي، والطرح القومي العربي، والطرح الأمازيغي، الذي سرعان ما أدرك أنه الحلقة الأضعف، وهنا رهن مشروع الدولة والحداثة، من خلال رموز التيارات التي رفضت البقاء تحت وصاية جبهة التحرير الوطني، وبما أنّ الجبهة احتكرت الثورة واعتبرت نفسها وريثاً شرعياً لها، نجد أن هناك من احتكر الإسلام، والآخر احتكر الهوية البربرية، وأصبحت هذه الرموز تسعى إلى التغيير لكنه تغيير مشوه، فالرموز نفسها يمكن أن تكون مصدر تغيير مليء بالتوتر (توماس هيلاندريكسن Thomas Hylland Eriksen، فين سيفرت نيلسن Finn Sivert Nielson، 1782014 :)، فالرمز يؤسس للقداسة بينما الدولة تحتاج إلى مؤسسات وإلى تشارك وتفاهم، خاصة أن رموز الثورة كانوا محل الإجماع قبل الاستقلال، فأصبحوا بعده رموز التفرقة، وتبادل خطاب التخوين والإقصاء.

خاصة من كانت لديهم ثقافة غربية، فأغلب من مثلوا هذا التيار كانوا على درجة عالية من الثقافة أو بمعنى آخر مستوى تعليمي عالي، لذلك كان من السهل اتهامهم بالخيانة وتبني الطرح الفرنسي، وبذلك قامت دولة الاستقلال حسب «عبد الله العروبي» دون أن تستطيع تحقيق نوع من الإجماع العاطفي، والوجداني بين المواطنين (عبدالله العروبي، 2008: 147)، ومن هنا طرحت أزمة الهوية في الجزائر، وإذ

يمكن القول: إن محاولة دولة ما بعد الاستقلال، تحقيق الوحدة دون مراعاة ما أسماه «مالك بن نبي» بـ «الجو الثقافي» حيث يُحرم الفرد من التعبير عن ذاته، ويجبر على الخضوع لذات أخرى، يكون أساسا لدخول المجتمع أزمة ثقافية (مالك بن نبي، 2006: 92) وهذا بسبب الاقصاء والتخوين، الذي سيصبح العنوان الأبرز، للصراع النخبوي في الجزائر، سواء من خلال المدرسة أو الجامعة، وحتى الخيرات الكبرى الاقتصادية، والسياسية، فانهيار الثقة والشعور بالخطر، يجعلان إلى ثقافة القبيلة، التي تستدعي أبناءها وتجندهم ضد الخطر الخارجي، خاصة إذا كان يستهدف الهوية والانتماء، وهنا ستفشل كل مشاريع التنمية، بسبب غياب المتحد الثقافي، والاجتماعي، وتعري النظام الحاكم من أي شرعية سياسية واجتماعية، وبهذا كانت غاية الوحدة سبباً في انهيار الثقة، بين أقطاب النخبة التي حُرمت من المشاركة في بناء المجتمع، وتوعيته بعد الاستقلال (مالك بن نبي، 2013: 18). حيث صادرت السلطة السياسية والمتحكمة في كل شيء كل مجالات الحياة، وأصبحت هي التي تقود الإصلاح، التنمية، الصحة، والتعليم، وهي التي تتصدى للعدو الخارجي، من خلال توظيف مفهوم الثورة وغيرها من المصطلحات، التي ترمي إلى التشكيك في أي عمل معارض، واتهامه بالخيانة والعمالة، وهذا ما زاد من حدة الانقسامية الثقافية، بين تيار عروبي إسلامي، وتيار بربري حدائثي، وقد استطاعت السلطة توظيف

كلا التيارين، في ضرب بعضهما ببعض، وانتعاش حظوظها في البقاء لأطول فترة.

وبذلك يمكن القول: إن أزمة الانقسام الثقافي في الجزائر، ظهرت وتبلورت في المرحلة الاستعمارية، ولكنها بقدر ما وُلدت من اختلاف وانقسام بين تيارات الحركة الوطنية، وزادت من تباعد مواقفها، خاصة حول العلاقة مع السلطات الاستعمارية، إلا أنها استطاعت أن تتحد في مرحلة من المراحل، وأن تؤجّل كل خلافاتها، وهذا بفعل عامل الحرية، وكذلك السياسة الاستعمارية القمعية، التي لم تستثني حتى التيارات الموالية لها، والرّافضة لفكرة الاستقلال، وهنا أدركت النُخبة ضرورة الاتحاد من أجل إنجاح الثورة كمشروع، غير أنّه وبعد الاستقلال ومحاولة فرض الوحدة عنوة وبطريقة قسرية، أو من خلال شعور الجيل الأول بأبويته وعجزه عن الثقة في باقي الأجيال خاصة المثقفة، التي تراثت في الالتحاق بالثورة، وهذا ما جعل من التنوع الثقافي، عائقاً أمام التأسيس وليس عاملاً في البناء والتشجيع على المشاركة، كونه تحول إلى تعسّف ثقافي وإقصائي، وهنا لا يمكن تبرئة أي تيار من الفكر الإقصائي، حيث انخرط الجميع في عملية التخوين والتخوين المضاد، وهذا ما حول التنوع الثقافي في الجزائر، إلى نوع من الانقسامية التي تهدّد وحدة الوطن.

دولة ما بعد الاستقلال وثنائية الهوية والحداثة:

قال برتراند باديه Bertrand Badie: يتمخّض عن الاستيراد الكثيف لهياكل السلطة، بالبداهة عن نتيجة رئيسية، هي فقدان المعنى

الذي ينقل العلاقات بين الحاكم والمحكومين (برتراند بادى، 2011: 331)، إنها إذن إشكالية عدم أصالة فكرة الدولة، والتحديث التي تعاني منها كل المجتمعات العربية، التي اعتمدت على نقل ما توصل إليه الغرب ومحاولة توطينه عنوة داخل بيئتها الاجتماعية، فعملية الاستيراد لم تتوقف عند الشأن الاقتصادي، بل تعدت إلى مفهوم الدولة، ونظام الحكم والسلطة، حيث اعتمدت على نماذج جاهزة، ولم تتطور بشكل طبيعي في الفضاء المغاربي، ولم تراعي البنية الثقافية للمجتمع، بل فرضت كقوالب جاهزة وبذلك زادت من الأزمة الهوياتية، فحتى عملية الاستيراد كانت مشوهة، ولم تنجح في عزل كل مظاهر ما قبل الدولة، بل أنتجت هجيناً من النظم والممارسات، ووظفت بعض المثقفين التقليديين على حد تعبير أنتونيو غرامشي Antonio Gramsci، في الترويج للدولة الناشئة بعد الاستقلال، وبالتالي خلقت مثقفا عضواً مناهضاً لها، لكنها أيضاً عضوية مشوهة، حيث يرى بادى أنّ إنشاء الدولة عندما يطال مجتمعات أبعد عن الثقافة، والبنى التحتية الغربية يؤدي عموماً إلى ولادة أشكال سياسية هجينة ومتناقضة غالباً مع شخصية هذه المجتمعات وعاجزة عن البقاء بغير عنف (برتراند بادى، بيار بينوروم، دون سنة: 92)، وهذا ما أدى إلى الرد على الدولة المستوردة، عن طريق مظاهر وممارسات ما قبل دولاتية، وبالتالي أصبحت الهوية والانتماء والخيرات الثقافية محل جدل وصراع، بين السلطة الحاكمة، وبين مختلف النخب التي تم إقصاؤها، إذا نجد الدولة ما بعد الاستقلال جمعت بين الكثير من المتناقضات في

مشروعها السياسي، والثقافي، إذ كان هناك نوع من التصادم بين الخيارات التنموية والخيارات الهويةية، وهذا ما سيؤثر على طبيعة الدولة ومؤسساتها ويرهن عملية البناء والتحديث، التي جمعت بين التعريب كخيار لبناء الدولة وبين الحفاظ على الإرث النخبية المفرنسة كضرورة وحتمية.

التعريب كخيار أمة في عملية البناء:

قال فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama : «المصدر الأول للغموض التنظيمي، هو التباس أهداف المؤسسة، التي غالبا ما تكون غير واضحة، أو متناقضة أو سيئة التعيين» (فرانسيس فوكوياما، 2007: 93)، هو غموض اكتنف مشروع دولة ما بعد الاستقلال في الجزائر، التي ورثت مجتمعين ومدرستين ونخبتين، تُميّزتين كل التمايز، إحداهما تمتلك الهوية والعُمق الثقافي، والأخرى تمتلك الحداثة ومزودة بالعلم الحديث، ويمكن الاعتماد عليها في تسيير مؤسسات الدولة، بعد انسحاب الكوادر الفرنسية، لكن تلك الدولة التي هي بحاجة إلى مسيرين، وبجاجة ماسّة إلى كل ما هو علم وحداثة من أجل الانطلاق نحو المستقبل، هي أيضاً بحاجة إلى إحداث القطيعة مع الثقافة الفرنسية، وإعادة تفعل الهوية الوطنية التي تم تحيدها عن المشهد لفترة طويلة من الزمن، وهنا وجدت الدولة الناشئة، والتي -استنسخت التجارب الغربية، وجسدت معنى الاستيراد- نفسها أمام خيارين، فإمّا التعريب كحتمية لبعث الشخصية الجزائرية، إما إقحام النخب الحديثة في مشروع

البناء، وهو خيار يشكل حتمية لا يمكن إغفالها، لكن يبقى هاجس الهوية، وبعث المشروع الوطني هو أولوية مشاريع ما بعد الاستقلال، خاصة بالنسبة للنخبة التي سيطرت على الحكم، وحاولت أن تجعل من الحدائين أو ذوي الثقافة الغربية مجرد ناقلين للحدائنة، لكنهم في حقيقة الأمر كان أكثر من ذلك أصحاب مشروع هوياتي مناقض تماما للمشروع القائم فهم متعلمين مدركين للتخصصات العلمية الحديثة وجيدا، وفي نفس الوقت هم معجبين بالنموذج الغربي ولهم هوا غريبا، واعتزازا بالثقافة الفرنسية، وهذا ما شكله أنموذج «فرحات عباس» الذي قال: يقولون إنني موالي لفرنسا، لكن الصحيح أنني صاحب ثقافة فرنسية، مثل الذين عاصروا جيلي. لقد أعطني الثقافة الفرنسية معنى للحياة جعلتني أدرك قيم الديمقراطية، والإنسانية الحقيقيين، لذي بقيت وفيًا لها (كرايس الجليلي، 2018: 54). إن هذا الأنموذج من المثقفين، رغم المستوى العلمي العالي، إلا أن التأثير بالثقافة الفرنسية جعل من السلطة الناشئة تعمل على إقصاءه، والسعي إلى توظيف أو الاعتماد على نخبة مثقفة تعزز بعروبته، وتحاول فك الارتباط بالإرث الاستعماري، رغم أن الفرق واضح بين الثقافة الفرنسية وبين الولاء لفرنسا، لكن عملية الوسم وتصفية الحسابات كان لها دور بارز في تحديد ملامح مرحلة ما بعد الإستقلال.

وهنا لعب رواد جمعية العلماء المسلمين وخريجو الزوايا، والقوميين العرب، حجر الأساس في المشروع النهضوي الجزائري، لكن حتمية

الاستعانة بالنخبة المفرنسة، دون منحها سلطة القرار سيؤدي إلى تشويه عملية البناء، بسبب إنقسام النخبة على نفسها، حملها لمشروعين متناقضين، حيث أنّ البعض كان يرفع شعار من حقنا الدفاع عن لغتنا كواجب قومي (عبد الله التيطاوي، دون سنة: 20)، وهنا أصبح الصراع بين مثقف معرب يريد بناء مشروع قومي، ومثقف مفرنس يريد بناء دولة حديثة على النموذج الغربي الذي استلهم منه ثقافته وتكوينه، إن هذا الصراع الجدلي والأزلي، قوض كل مشاريع التحديث والتنمية، رغم نجاح عملية التعريب، حيث دخلت اللغة العربية للمدرسة والجامعة، لكن ظل القطاع الصناعي والتوظيف والإدارة من نصيب النخب المفرنسة، كون العربية في تلك الفترة لم تكن قادرة على المواجهة، أو تحمل عبء بناء الدولة والنهوض بها.

لكن النخبة المعربة والسلطة السياسية ما بعد الاستقلال، والباحثة عن أي وسيلة لتشويه صورة المعارضة، والربط بينها وبين الاستعمار، أصرت على إقحام العربية في كل المجالات، وتخوين كل من ينادي بالتعقل في عملية التعريب، أو تحويلها إلى عملية أكثر نجاعة ومصداقية، ودون تسرع وإحراق للمراحل، لكن الخلط بين المصالح الضيقة، وبين المصلحة العليا للوطن، أدى إلى إفشال المشروع الوطني، وجعل النخب الجزائرية تتصارع وجها لوجه، إذ يرى مالك بن نبي أن هناك فريقان متعارضان في القمة، وبكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى (كرايس الجليلي، بلغازي محمد، 2017: 246)، إن مفهوم القمة يشير إلى مركز

صنع القرار، الذي لم يتفرد به فريق دون آخر، بل بقي يحكمه نوع من التجاذب بين هذه التيارات، التي تغذت من الفكر الانقسامية، وهي تُعاني من أزمة تحوّلين الآخر أو التحقير به، ورفض أي صلة بينه وبين الهوية الجزائرية الأصيلة، وهذا ما أسست له كل الدراسات الأنثروبولوجية الانقسامية، حيث أصرت على التفرقة بين مكونات المجتمع الجزائري، هذه التفرقة التي وجدت لنفسها مكانة في دولة ما بعد الاستقلال، ورهنت مشروع البناء الوطني، الذي كان يهدف إلى العدالة الاجتماعية وتعميم التعليم، وتحسين المستوى الصحي، وفي نفس الوقت إعادة الثقة للشخصية الوطنية، وقطع الصلة بكل ما هو غربي أو إمبريالي، غير أن تضارب المصالح وخضوع النخبة للطرح الانقسامية في بعده الغربي، ولّد حالة من الاغتراب والتنافر بين الدولة كجهاز إداري وقمعي، وبين مجتمع ينتظر إزالة كل ملامح الاستعمار، وبين نخبة أصبحت مهتمة بفكرة التبخيس بالنخب الأخرى، والنيل منها وتكذيب أطروحاتها، وهنا سادت حالة من الشك واللايقين داخل النخب الجزائرية، وحتى النظام السياسي، إضافة إلى المجتمع، وهي حالة عبر عنها ماركس بالاغتراب أو فقدان الإنسان لذاته (عبد اللطيف نجد خليفة، 2003: 28).

ومن خلال هذا يمكن القول: إنّ مشروع الدولة فيما بعد الاستقلال، والذي حاول تبني سياسة التعريب، كخيار استراتيجي لمواجهة الإرث الاستعماري، وقد اعتمد على نخبة معربة، من أجل بناء

أتموج دولة وطنية، همّها محاربة كل مخلفات الاستعمار الفرنسي، لكن ما حدث هو أن التعريب كان بطريقة اعتباطية، وغير مدروسة، حيث لم يكن من السهل تصفية ميراث 132 سنة ميلادية من الاحتلال ومن التدمير الثقافي عن طريق تجهيل الأغلبية، وفي نفس الوقت خلق أقلية مفرنسة، وهنا أصبح همّ الدولة التي جرى استيرادها؛ هو تدوير خطاب مكافحة الاستعمار، والتصدي للعدو الخارجي، حيث إن الخيارات الوافدة من الغرب حددت نشاطها ضمن سياق إزالة الاستعمار، مثل الاشتراكية، والماركسية (برتراند بادي، 2003: 92)، وبذلك أصبحت دولة ما بعد الاستقلال غارقة في خطابات شعبية بعيدة عن الواقع وعن الاهداف المسطرة.

الاستعانة بالنخبة المفرنسة كحتمية:

قال مالك بن نبي: «المستعمر لم يجلب الحداثة والحضارة، بل اقتصر على اصطحاب الأدوات التي تساعد على الحصول على الرفاهية» (مالك بن نبي، 2002: 63). ربما اللغة الفرنسية أو الثقافة الفرنسية التي تبنتها النخبة الحداثية في الجزائر قبل الاستقلال، ثم حولتها إلى نوع من الرأسمال الرمزي حسب بيير بورديو (Pierre Boudieu)، في عهد الدولة الوطنية، يُمكن اعتبارها من بين تلك الأدوات التي حققت رفاهية الاستعمار، وساعدت على تمرير أطروحاته، وربما فرضت بعض من خياراته بعد الاستقلال، خاصة أن الدولة الوطنية الناشئة، بقدر ما كانت بحاجة إلى إعادة تفعيل الهوية الوطنية نجدها بحاجة أيضا إلى

تلك النخبة التي تمتلك التقنية ولديها القدرة على تسيير القطاعات الحساسة، مثل الاقتصاد والصناعة والمدرسة والجامعة، وهنا نجد تلك النخبة قد فرضت نفسها، ووجدت لأطروحاتها مكان داخل الدولة الجديدة، فإذا كان التعريب خيار استراتيجي وحتمية مصيرية، فإن الفرنسية كانت حتمية لتسيير الدولة، والاعتماد على النخبة المفرنسة، كان خياراً لا بد منه، من أجل الحفاظ على سير مختلف القطاعات، التي انسحب منها الفرنسيون وتركوها لدولة جديدة، ليس لها من الكفاءات ما يمكنها من تسيير تلك الملفات الثقيلة.

إنّ هذه النخبة التي اعتمدت عليها السلطة وفي نفس الوقت حاولت أن تقزم حجمها، عن طريق حصرها في مهام تقنية لا أكثر ولا أقل، نجدها قد فرضت نفسها، وخلقت شبكة مصالح ممتدة ولديها فروع في شبكات ممتدة كل القطاعات الحساسة، وهي تعرف تخوف الطرف الآخر منها، وهي أيضاً تشعر بنفس الخوف منه، لكن الظروف هي التي حتمت على الجميع العمل تحت سلطة واحدة، وهو نفس الشيء الذي شوّه مخرجات المدرسة، والجامعة الجزائرية، التي نجدها لحد الآن غير قادرة على تحديد مسار أو توجه معين، من أجل إنتاج علمي أكاديمي، كون المدرسة التي تُعتبر الخزان المزود لكل القطاعات الأخرى بالكفاءات، تعاني من وجود تيارين متصارعين حول هويتها ومصيرها، لا سيما أن الاتجاه المُعرب الذي سيطر على المدرسة في بداية الاصلاحات الوطنية حاول توجيه تلك المدرسة أو المنظومة التعليمية

ككل إلى مهاجمة الفرنكوفونيين، وبعثهم بكثير من النعوت، مثل: مُحبو فرنسا الخونة، الخونة الجدد، وبذلك تحولت اللغة إلى أساس للإقصاء (إسماعيل قيرة وآخرون، دون سنة: 187)، فالمفرنسون يعتقدون أنّ الفرنسية لغة العلم، وأن المدرسة الرسمية التي تركها الاحتلال يمكن الاستثمار فيها وتطويرها من أجل عقلنة المجتمع وتحديثه، وهم يعتقدون أن النخبة المعربة محدودة القدرات والتكوين، وهذا بسبب الوضعية الكارثية للمجتمعات العربية، وانسحاب اللغة العربية من ميدان العلوم، وهو نفس ما ذهب إليه مالك بن نبي، الذي يرى أن الفرنسية داخل المدرسة الجزائرية، كانت تشكل نوعا من الحتمية، التي لا يجب اقتلاعها بطريقة عنيفة أو فجائية، كون التعريب يحتاج إلى نوع من التآني وخطوات جادة، وإبعاد الفرنسية يعني أن تكون اللغة العربية والنخبة المعربة قادرة على تحمل المسؤولية، خاصة أن اللغة الفرنسية قد تغلغلت، ولم تستوعب الحاجات الفكرية والعلمية فقط، بل حتى الاتجاهات العادية للحياة اليومية (مالك بن نبي، 2006: 137)، وهذا الاستيعاب جعلها تفرض نفسها داخل أي مشروع سياسي أو ثقافي أو اجتماعي في دولة ما بعد الإستقلال.

ولذلك يمكن القول: إن المشكلة ليست في اللغة الفرنسية ولكنها في الثقافة الفرنسية، وفي الأطروحات الانقسامية التي غذّت النخبة المفرنسة، وجعلتها تنظر بنظرة دونية للنخبة المعربة وتعتقد أنها فاشلة، وغير قادرة على التقدم، وهذا ما كانت تسعى إليه الدراسات الاستعمارية، أي خلق

حالة من الانقسام والصراع، الذي امتد إلى ما بعد الاستقلال، وأجهض كل محاولات البناء والتطوير، عن طريق سؤال الهوية والانتماء، فرغم حضور اللغة العربية وحضور الفرنسية، إلا أن التعصب للغة وللقومية وللإيديولوجيا؛ أدى إلى فشل أي مشروع لأنه لا يمتلك قاعدة رصينة أو أسس ثابتة يمكن البناء عليها، أو الانطلاق منها، فالدراسات الانقسامية التي أجريت زمن الاحتلال، فرقت بين المكون العربي والمكون البربري، هذا الأخير الذي أقعته أن لديه أصولها بربرية، وساعدته على تكوين نخبة تقرأ، وتكتب، وتناضل بالفرنسية وانطلاقاً من الثقافة الفرنسية، وعملت على توجيهها ضد النخبة العربية، التي وصفت على أنها دخيلة ومهادنة، وغير ثورية، بينما تم وصف منطقة القبائل على أنها منطقة جبلية وأن سكانها يأبون الخضوع للحكم الخارجي (أحمد أوراغي، 2013: 277)، وهم لا يفرقون في قصدهم بالحكم الخارجي، بين الاحتلال الإسباني والوجود العثماني والفتح الإسلامي والاستعمار الفرنسي، وهنا نشأت نخبة تعتقد أن الفرنسية قدمت لها طريق الخلاص، كون كل علماء الأنثروبولوجيا الفرنسيين قدّموا منطقة القبائل على أنها تمثل خصوصية ثقافية متميزة وتنظيم اجتماعي مغاير لما وجدوه في الجزائر العاصمة (أحمد أوراغي، 2013: 277)، وهذا ما حول اللغة الفرنسية إلى وسيلة للتعبير لدى النخبة الحداثيّة، فهي من جهة دفعت بهم إلى تحريك ملفات قديمة تقع في صلب النقاش حول الهوية، ومن جهة حولتهم إلى أقلية تمتلك الخبرة التي كانت الدولة الناشئة بحاجة ماسة

إليها، مما حتم عليها تقديم الكثير من القطاعات للنخبة الحداثية رغم العداء القديم بينها وبين التيار المعرب منذ زمن الحركة الوطنية، وهنا غرق الجميع في خطابات جهوية وعنيفة، وأصبحت السلطة الحاكمة تسير هذا الصراع وتستثمر فيها من أجل البقاء، حيث لم نتجاوز منذ الاستقلال ذلك الصراع الأزلي بين مُعرب/ مفرنس، حداثي/ إسلامي، وهي خطابات عقيمة لم تسمح ببروز الأنتليجنسيا الجزائرية، التي تهتم بعالم الأفكار، أكثر منه عالم الأحداث والأشخاص.

من خلال هذا يمكن القول: إن اللغة الفرنسية أو النخبة ذات الثقافة الفرنسية، والمتأثرة بالطرح الانقسامي، كما أنتجه علماء الأنثروبولوجيا الفرنسيون، استطاعت أن تفرض نفسها داخل أجهزة دولة ما بعد الاستقلال، ليس كخيار وإنما كحتمية فرضتها ضرورة تسير القطاعات التي انسحبت منها الكوادر الفرنسية، لكن الاقصاء الذي مارسته دولة الاستقلال في حقها والتعامل معها على أساس شر لا بد منه، وبروز نخبة قومية عربية من جهة أخرى، أدى إلى تفاقم المشاكل والأزمات، وغرق الجميع في خطاب التخوين والتخوين المضاد، بالإضافة إلى شيوع الخطابات الشعبوية والتحريرية بين جميع أقطاب النخبة في الجزائر.

فشل دولة ما بعد الاستقلال وزيادة حدة الانقسام:

التعويل على القوة والعسكر وإهمال المجتمع، يجعل منه أداة تسويقية للحروب التي تخوضها السلطة المرتبكة، ولّد مجتمعا قد انسلخ

من كل القيم الجمالية التي يتّصف بها أي مجتمع متطور (هيثم غالب ناهي، 2016: 126)، ليس بالضرورة أن تكون حروب الدولة المرتبكة حروبا حقيقية، فيمكن أن تكون حروبا ثقافية وعنصرية وجهوية، تختلفها السلطة الحاكمة بدون أدنى شرعية سياسية واجتماعية، بين مكونات المجتمع، وتفجّم الجميع في ثنائية الهجوم والدفاع، وتحوّل اللغة من أداة للتعبير والتواصل، إلى أداة للصراع والتصادم، كونها تطرح سؤال أي لغة هي لغة المكون أصلي والأصيل؟ وأي لغة هي الدخيلة والمبتذلة؟ فالدولة المرتبكة والقائمة على فكرة الاستيراد تعمل على توظيف كل أشكال المثقفين بتناقضاتهم داخل أجهزتها، والهدف هو نقل الارتباك والشك والحذر إلى الجميع، أو ما يعرف بسياسة الإلهاء، لتتفرغ هي للحفاظ على مكاسبها، واعداد إنتاج نفسها مع مرور الزمن.

كما أن فشل هذه السلطة في التأسيس لجهاز بيروقراطي قوي ومحصّن ضد الاضطرابات الداخلية والخارجية، يستلعي وجود نوع من العدالة الاجتماعية، وتوفر توافق وطني بين جميع المكونات، وفي نفس الوقت استقلالية المثقف وتحرره من الصراعات الماضية، هي استراتيجية فشلت السلطة الحاكمة في الارساء لها، مع وجود نخبة مرتبهة بالماضي وبالصرعات التي أذكتها دراسات أنثروبولوجية متحيزة، وأنجزت من طرف جهة غير محايدة، بل كان الهدف منها هو معرفة مواطن الضعف والخلل في المجتمع المدروس لتسليط مزيد من السيطرة عليه وإخضاعه وجعله ينخرط في حالة من الصراع الداخلي مع ذاته التي أصبحت قابلة

للانقسام، ونافرة من كل ما هو مدعاة للتوحد والتكامل في إطار دولة الحق والقانون، لكن استيراد الدولة من جهة وتبعية المثقفين وتقوقعهم على أطروحات عقيمة وصفريّة، رهن مشروع الدولة، وكرس للانقسام والنشطي، وساهم في استفحال العديد من المظاهر الباتولوجية، خاصة الخطاب الشعبوي بالنسبة للسلطة الحاكمة، والعقلية الشعبوية بالنسبة للمحكومين، حيث إن الخطاب الشعبوي أو الذات الشعبوية تقوم على خطاب كراهية موجه، ومتوهم بتوفره على تجانس كتلوي، مهما كانت صيغته المختلطة، عرقية - أيديولوجية، ونجده منعكس في شعارات مارين لوبين زعيمة اليمين الفرنسي المتطرف، وهاجس البيت الفرنسي. أو خليط ديني عرقي، كالتحديث العثماني الجديد في شعبية الرئيس التركي طيب أردوغان. وترتبط هذه الشعارات بعلاقة تنويمية مع زعيم كاريزمي عنيف دون شفقة، وهي نفس الخصائص التي عرفتها دولة ما بعد الاستقلال، حيث تم إدخال النخب في حالة من الصراع بينما نمت وتضخمت شخصية الزعيم، الذي أصبح يوظف هذه الحالة من القلق والهيجان التي انتابت الجميع، بسبب الصراع ثقافي والمتعلق بالهوية، وهنا يصبح الخطاب الشعبوي، وضرب الخصوم ببعضهم البعض من أهم نتائج النظم السياسية التسلطية في نموذج الدولة الوطنية في القضاء المغاربي.

وهنا يمكن القول: بعدم قدرة دولة ما بعد الاستقلال على التأسيس لمجتمع حديث يحتمك إلى القانون، وإلى جهاز بيروقراطي قوي وقادر على

تسيير حالة التناقض والصراعات، وتحويلها إلى حالة صحية، تزيد من قوة الترابط بين الفئات الاجتماعية، وذلك لا يتحقق إلا بوجود نخبة مشبعة بالثقافة الوطنية، التي تتجاوز الإرث الاستعماري، وحتى تلك التحيزات العلمية التي جاءت بها الانثروبولوجيا الغربية، لكن دولة ما بعد الاستقلال لم تعترف بالتناقضات، ولم تقبل بها لكنها حاولت نفيها والتأسيس لمجتمع خالي من أي شكل من أشكال الصراع، بشعارات فارغة وطوباوية إلى أبعد الحدود، إذ أنّ النظام السياسي بعد الاستقلال حاول أن يؤسس لفكرة لا تناقض ولا اختلاف أي حالة من التماهي المبذل، وأنّ النظام نابع من الشعب، وفي خدمة الشعب (- كرايس الجليلي، رقاد الجليلي، 2019: 153)، هي خطابات بقدر ما تبدو توحيدية وساعية إلى الاندماج، إلا أن خفاياها تحمل الكثير من الانقسامية الغربية، التي توظف مكوّن في المجتمع ضدّ مكوّن آخر، وتغرق المجتمع في خطابات حماسية وتهويلية ليس لها أي علاقة بالواقع الاقتصادي التعيس، لكن انخراط المثقف في مثل هذا الخطاب، وقابليته للتوظيف من طرف السلطة الحاكمة، هو الذي ساعد على انتشار النزعة الانقسامية، وانقسام المجتمع على نفسه، وبروز الجهوية والمناطقية، التي خدمت الحزب الواحد لثلاثة عقود من الزمن، واضعفت التسيير الداخلي للمجتمع الجزائري، كون الانقسامية تؤخذ كاستراتيجية يوظفها الحكم المركزي لإضعاف القوى السياسية الحديثة (ليلى بن سالم وآخرون، 1988: 08).

إن هذه الحالة أدت إلى رهن مشروع الدولة، وأدت أيضاً إلى نفور المجتمع منها ومن موظفيها، ومن بينهم المثقف، الذي إما هو موالي للسلطة ومدافع عن كل خياراتها، وإما معادي للدولة ومُشكك في قيم المجتمع وانتمائه، بينما الواقع يزداد بؤساً وقتامة، ومشروع الدولة يسير نحو الفشل ومزيد من حدة التشظي والتباعد والتنافر المستمر، لكن لا الدولة المرتبكة قادرة على تغيير استراتيجيتها، ولا المثقف أدرك حقيقة التحدي وطبيعة الصراع، وهذا ما ساهم في نفور الفرد من الدولة، ككل والسعي إلى التكتل خلف انتماءات ما قبل دول الوطنية، وفي نفس الوقت العمل على الانتقام من الدولة عن طريق تفويض سياستها وأجهزتها البيروقراطية، حيث أن الدولة الوطنية اعتبرت معضلة في نظر الفرد، كونها كرسست لكل الممارسات الفوقية، ولم تسعى إلى إرساء قواعد دولة نابعة من البعد الهوياتي للمجتمع (كرايس الحليلي، مهلول جمال الدين، 2009: 242).

إن هذه الحالة من التنافر تشير إلى صورة العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم، خاصة في مرحلة ما بعد الاستقلال، حيث تضخمت السلطة الحاكمة وصادرت كل التناقضات، وحاولت فرض رؤية واحدة، والأمر الذي ساعدها هو وجود نخبة منقسمة على نفسها، حاولت التأسيس لنوع من المعارضة السياسية، لكنها أعادت إحياء خلافات عقيمة ومثقلة بالماضي، وبالأتروحات الغربية، التي رافقت الاستعمار، ثم تسللت إلى نموذج الدولة الوطنية بعد الاستقلال، وكان حضورها قد أفشل مشروع

الدولة، وساهم في ظهور كيان سياسي هزيل ويعيش على الصراعات وخلق الأزمات، وأوجد في نفس الوقت معارضة متهالكة، وغير حدثية رغم أنها تبنت على مستوى الخطاب كل مفاهيم الحداثة، لكنها أعادت إنتاجها بطريقة مشوهة أضرت بالدولة الوطنية وبالمجتمع والجانب الهوياتي.

المعارضة السياسية في الجزائر وأزمة الهوية:

قال روسل جيه دالتون: الأحزاب تظهر كتنظيمات حاملة للصراعات وبعبارة أخرى، هي المعبرة عن الصراعات، كما أنها مقر للتعبير عن الاختلافات الاجتماعية (روسل جيه دالتون، 1996: 153)، فالأحزاب سواء في المعارضة أو السلطة، تعبر عن الاختلافات والصراعات، لكنها اختلافات لا تمس جوهر المواطنة والدولة والانتماء إلى الأمة، وهي نفس الشروط التي من المفروض أن تحترمها السلطة السياسية، التي يجب عليها الاعتراف بالتناقضات وتسييرها، وليس قمعها وإنكار وجودها، لكن معضلة المعارضة في الوطن العربي والجزائر، أنها لا تمتلك قاعدة شعبية، خاصة في الدول التي استقلت نتيجة ثورات مسلحة، حيث أصبحت السلطة فيها تحكم باسم الشرعية الثورية، وبذلك أزاحت كل خصومها بتهمة الخيانة، وهنا انخرطت المعارضة في الفعل السياسي، يمكن تصنيفه أنه مرتبك ومنتمي إلى مرحلة ما قبل الدولة الحديثة، وقد انخرط فيه حتى المثقفون الذين شعروا بالإقصاء والتهميش.

وما سنحاول معالجته من خلال هذه الجزئية، هو كيفية ظهور المعارضة السياسية بعد الاستقلال؟ وكيف حاولت التأسيس لوحدة المجتمع من خلال إعادة طرح القضايا الخلافية بنوع من الجدلية؟ عن طريق إعادة بعث تيارات الحركة الوطنية من جديد، وصياغة دستور يعبر ويشير بوضوح إلى خصائص المجتمع الجزائري ومكوناته، غير أن هذا المشروع لم يتجلى على أرض الواقع، حيث استطاعت السلطة السياسية احتواء كل الفضاءات، وتسخيرها لخدمة مشروعها القائم على فكرة التأسيس للأمة الواحدة، موظفة في ذلك الخطاب الشعبي الذي استطاع استقطاب الجماهير واستغلال مشاعرهم، وطموحاتهم الخاصة بعد فترة طويلة من القهر الأجنبي (العايشي عنصر، 1990: 169)، أي أن فشل تجربة الجمعية التأسيسية بعد الإستقلال وتدخل السلطة التنفيذية وإملاءها للملامح المرحلة القادمة أفسد كل شيء ودفع إلى تبني ديمقراطية واجهات بدل ديمقراطية حقيقة تقوم على التشارك والتعاون، وهذا ما يستجلى في شكل السلطة وشكل المعارضة بعد الإستقلال.

المعارضة السياسية وبداية الظهور:

بقدر ما كان بيان نوفمبر 1954م مؤسساً للوحدة، كانت المواثيق التي تلتها من مؤتمر الصومام إلى برنامج طرابلس في جوان 1962م والميثاق 1964م تؤسس للمعارضة والانقسام، حيث أنها وقعت في فخ التحيزات والتعسفات الثقافية، خاصة بعد وصول أحمد بن بلة إلى سدة الحكم، وإقرار مبدأ الحزب الواحد، والتوجه الاشتراكي وتحريم النشاط

خارج حزب جبهة التحرير الوطني (إسماعيل قيرة وآخرون، دون سنة: 116)، وبذلك ظهرت الملامح الأولى للمعارضة، من طرف شخصيات قيادية داخل جبهة التحرير مثل محمد بوضياف الذي أسس في 20/09/1963م ﴿الحزب الثوري الاشتراكي﴾، و﴿حسين آيت أحمد﴾ منذ 1964م جبهة القوى الاشتراكية، بالإضافة إلى تمرد العقيد محمد شعباني في جوان 1964م، وكريم بلقاسم، الذي أسس الحركة الديمقراطية الثورية، إذ يرى إسماعيل قيرة أن هذه الأحزاب قد حاولت قادتها الاعتماد على ثقافتهم التاريخية أو الجهوي، وهذا ما يعتبره من أهم أسباب فشل ﴿كريم بلقاسم﴾ الذي اتهم بالجهوية، والتحيز للزعة البربرية، بالإضافة إلى جمعية العلماء المسلمين، التي أعابت على السلطة والمعارضة الانحراف السياسي والثقافي، وطالبت ببعث مشروع دولة من صميم الجذور العربية والإسلامية، حيث رأت أن الشريعة الإسلامية وحدها قادرة على تحقيق العدالة والحرية، انطلاقاً من العنصر التقوي والعودة إلى الشورى (إسماعيل قيرة وآخرون، دون سنة: 116). إن هذه التيارات التي حاولت العودة إلى إرث زمن الحركة الوطنية، بعد أن تم إقصائها عن طريق خطاب شعبي، لا يعترف بالاختلاف والتعارض، ويعتبر أن الثورة مستمرة، وأن كل من يعارض جبهة التحرير الوطني، هو معارض للاستقلال وموالي لقوى غربية واستعمارية توسعية، وهنا حاولت تلك الأحزاب التي أضحت تنشط في الخفاء مواجهة السلطة الحاكمة، فلم تجد سوى الخطاب الجهوي بالنسبة للأحزاب البربرية،

والخطاب الديني بالنسبة للتيار الإسلامي، لكن دون رؤية واضحة أو برنامج حقيقي، إذ يُمكن تلمس نوع من الانقسامية، عن طريق التوحيد في حالة الخطر الخارجي، وهو خطر السلطة على الأحزاب المعارضة، وعلى الإسلام كما يتخيله الإسلاميون، وعلى البربرية كما يتخيلوه البربريون، وهنا غابت عن المعارضة فكرة الحداثة، والسعي إلى التغيير من أجل الوطن لا من أجل الجهة أو الطائفة، وفي هذا المعنى يرى فلاديمير لينين *Vladimir Ilitch L'énine* أنه لا ممارسة ثورية، دون نظرية ثورية (مجموعة باحثين، 2001: 28)، وهذا ما وقعت فيه السلطة والمعارضة بعد الاستقلال، فقد تبنت توجهات دون وجود مشروع حقيقي وملموس

وقد عبّر عن هذا المأزق حميدة العياشي بمفهوم *«صراع الشعوب»* الذي رافق المعارضة السياسية في الجزائر منذ نشأتها، حيث حاولت التوليف بين ما هو ديني وعلماني، والجمع بين الأصالة والتمسك بالتراث وإحيائه من جهة، والانبهار بالحداثة والتوق إلى العالمية والاندماج في الحركة العصرية من جهة ثانية، هذه التوليفة لم تكن سهلة على المستوى التطبيقي، حيث ولّدت خطابًا سياسيًا عامًا وغامضًا وغير حقيقي، وتوظيفي إلى أبعد الحدود (العياشي عنصر، 1990: 169)، إذ أصبح الخطاب السياسي يعكس واقعا غير موجود، وذلك عن طريق الإنكار القهري والقسري لكل أشكال الخلاف، والدفاع عن فكرة المجتمع المندمج في المشروع الثوري والتنموي، وهي حقائق لم تكن سوى

واجهاث، عمل النظام وجملة من المثقفين المحسوبين عليه لتكريسها، بينما الواقع كان يعج بمختلف أشكال المعارضة السياسية والفكرية، التي كانت تعمل في السر، وسنجدها تخرج للعلن مع أحداث أكتوبر 1988م، لتعلن عن بداية العمل السياسي المعارض العلني ضد النظام، الذي حاول فرض نموذج واحد، عن طريق القهر المادي والمعنوي، بالإضافة إلى الاعتماد على الطرح القومي الاشتراكي، وتشكيكه في المشروع الإسلامي والمشروع الليبرالي، حيث ألصقت فيهما تهمة التعامل مع الأجنبي (عبدالإله بالقزوين، وآخرون، 2001: 43)، خاصة بعد تأخرهم في الالتحاق بالثورة.

فقمع الإسلاميون بتهمة الرجعية، وقمع الحداثيون، بتهمة الخيانة، خاصة تلك الأحزاب التي تبنت الطرح الأمازيغي، وبذلك عاد المشكل الثقافي وأزمة المواطنة ليُطرح من جديد بعد الاستقلال، ويرهن أي مشروع يمكن أن يضفي إلى إنتاج دولة حديثة تساير التناقضات ولا تعمل على إلغائها أو إنكارها، كما أن حالة التضخم التي عرفها جهاز الدولة الوطنية بعد الاستقلال، وعسكرته للحياة السياسية، وقمع المعارضة وبقاء نشاطها في السر، كل ذلك لم يمنع من تواصل بعض رموز المعارضة مع النظام والدخول في علاقات زبونية، من أجل الحد من حالة الاحتقان، وبذلك أصبحت المعارضة وحتى قبل بروزها إلى الواقع معارضة تابعة، وغير قادرة على المبادرة والتغيير، كونها تعودت على تمويل السلطة لها، وبذلك ستستمر نفس النخبة في الحكم، ونفس الوجوه

في المعارضة رغم تداول الحكومات، وتقنين العمل السياسي المعارض (حافظ عبدالرحيم، 2006: 335)، وهو دليل على أن المعارضة ولدت مشوهة في ظل دولة مشوهة.

المعارضة والخلط بين السلطة والمشروع:

ظلت المعارضة السياسية في الجزائر تنشط في الخفاء طيلة ثلاث عقود من الزمن، في ظل سلطة سياسية قوية من خلال اعتمادها على الخطاب الشعبي، وخلق عدد كبير من الزبائن وجماعات الولاء، بالإضافة إلى توظيفها لبعض المثقفين، الذين استطاعت احتوائهم، حيث يرى نور الدين زمام أن البيروقراطية الحاكمة استطاعت توظيف المثقفين بداية من رجال الدين وصولاً إلى أقصى اليسار بهدف تمرير خطابها، إلى درجة أن أصبحت النخب عاجزة، وغير قادرة على المبادرة، ولذلك غاب عنها حسها النقدي (نور الدين زمام، 2008: 138). حيث إتحد الخطاب الإسلامي في طابعه التقليدي، مع زعماء اليسار العربي، مشكلين توليفية سياسية جديدة لاشتراكية إسلامية، ترفض الإسلام الإصلاحي والإسلام السياسي، وتعتبر كل تيار حدائي موالياً للغرب، خاصة المرحلة التي كانت تمر بها الأمة العربية، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبذلك اعتبرت المعارضة نوعاً من التشويش على مشروع الأمة، وهذا ما ساهم في تخوين كل أشكال المعارضة السياسية والتبخيس بها.

وهذا ما انعكس على أداء المعارضة السياسية في الجزائر، التي إما نفي قادتها إلى الخارج، أو تم تصنيفهم أو اتهامهم بالخيانة، ومن جهة أخرى إن المعارضة السياسية في الجزائر، كانت بدون مشروع مجتمعي متكامل من كل النواحي، بل كان الهدف الأول لها هو الوصول إلى السلطة وإقصاء خصومها، لأن المشروع السياسي يتضمن الأهداف المرحلية مع الإشارة إلى الأهداف الأبعد، وهذا ما كان غائباً عن المعارضة حسب عبد الإله بلقزيز (عبدالإله بلقزيز، وآخرون، 2001: 83)، حيث كانت المعارضة تسعى من وجهة نظره إلى خلق مناطق للتموقع، وبالتالي خلق منطقة نفوذ، تقوم من خلالها بمساومة السلطة والضغط عليها، إذ ظلت خاضعة للولاءات الثقافية، وعملت على تمزيق الذات الجزائرية، وفي هذا الصدد يروى إسماعيل قيرة (إسماعيل قيرة وآخرون، دون سنة : 203) أن هناك أربع ذوات عارضت السلطة السياسية في الجزائر، وهي:

- الذات الإسلامية التي تتخذ من الإسلام إطارها المرجعي الأصلي في التعامل مع الواقع المعاش.

- الذات المعربة التي تحمل شعار العربية لغة والعروبة امتداد.

- الذات الأمازيغية والتي تدعو إلى الأصل التاريخي، الأواحد للتشكيك الاجتماعية الجزائرية الراهنة.

- الذات المفرنسة التي أفرزتها الهيمنة الاستعمارية.

هذا الوضع الخطير الذي يهدّد بانفجار المجتمع وتشتته وفشل المشروع الديمقراطي، خاصة بعد الاستقلال وفشل الذهاب نحو التعددية وظهور أحزاب حاولت تفجير الكبت الثقافي، وأدخلت هوية الأمة إلى المنافسة السياسية، حيث برز التيار الإسلامي وجهاً لوجه مع التيار الأمازيغي، لا سيما بعد تراجع الطرح العروبي وفشله على المستوى العربي، ليظهر الصراع اللغوي من جديد من خلال الإعلام والصحافة المكتوبة، وبدأت الأحزاب السياسية تتبادل التهم على أساس ثقافي لا علاقة له بالمشروع السياسي، حيث حاول مجموعة من الباحثين تلخيص الطابع الإيديولوجي للنزاع اللغوي في الجزائر، من خلال نظرة المعرب للآخر واتهامه بالبربرية، والماركسية، ومعاداة الوحدة الوطنية، والفرنكوفونية، وحب فرنسا، والخونة، والخونة الجدد، أما المفرنسون فيرون في المعرب أنه شعوبي، أصولي، متخلف، عروبي، إسلامي، برجوازي، ظلامي، عون الدكتاتورية، مرتزق(إسماعيل قيرة وآخرون، دون سنة: 187)

وهنا اغتربت كلّ من السلطة السياسية والأحزاب المعارضة عن المواطن، الذي أصبح يائساً، ومنسحباً من الحياة السياسية، التي أصبحت منقسمة على نفسها، ومرتهنة بخلافات لا يمكن أن تحقق أي شيء للمواطن البسيط، وأصبح كل ما يهيمه هو تحسين أوضاعه المادية والمعيشية، على حساب كرامته وحقوقه الإنسانية(عبد الحليم بركات، 2006: 91)، إذ تحول المواطن هو الآخر إلى طرف في العملية السياسية

البائسة، عن طريق البحث عن الولاءات القبلية والعائلية، والبحث عن كيفية للاستفادة من الحملات الانتخابية مادياً، عن طريق بيع صوته الانتخابي واستغلال المال السياسي الذي أصبح يوظف كبديل للبرامج، والتصورات الاقتصادية والاجتماعية.

المعارضة والتكريس لخطاب الانقسام:

لم تأتي التعددية في الجزائر بالجديد، خاصة وأن نفس النظام الذي أسس الأحادية ودافع عنها، هو من أشرف على التعددية والانتقال إليها، إذ أن دستور 1989م ظل يشكل رؤية الحزب الواحد، لأن من أقره هو برلمان الحزب الواحد، وبذلك لم يتم استشارة المعارضة المنقسمة على نفسها، والتي كانت تنشط في الخفاء، لذلك فإن كل ما حدث هو الانتقال من السر إلى العلن، ومن النشاط خارج القانون إلى النشاط وفاقه، ولكن في ظل غياب أرضية مشتركة، حيث ظلت المعارضة مستغرقة بلغة الاتهام والمضاد (مختار الأسدي، 2010: 161) فيما بينهما، وفيما بينها وبين السلطة القائمة، التي استطاعت تشويه المعارضة لدى المجتمع.

كما شككت أحزاب السلطة في المعارضة الجديدة، متهمة إياها بأنها لا تحمل برنامجاً ولا مشروعاً، بل كل ما تعكسه هو صراع يمتد إلى تهزيق المجتمع، حيث يرى نور الدين زمام* أن عدم تجانس البنية السياسية والثقافية وغياب الرؤية الموحدة جعلنا نشهد تبايناً حاداً في المواقف والأطروحات وأصبحت مسألة الإثنية أكثر طرْحاً وأصبحت تنافس

المرجعية الدينية، وهذا ما أدى إلى تفاقم أزمة الهوية الوطنية* (نور الدين زمام، 2008: 138)، حيث أنّ الأحزاب التي ظهرت بعد الانفتاح والتعدد، لم تجد ما تخاطب به الشارع، سوى العودة إلى أصل الأزمة، وإلى أنّ هوية الدولة ومرجعيتها هي المسؤولة عن حالة الانهيار الاقتصادي، والثقافي، والاجتماعي، وبذلك طرحت من جديد فكرة مرجعية الدولة، وإعادة اجترار الخطاب الهوياتي المنقسم على نفسه، وبالتالي تحولت مكونات الهوية الوطنية، من إسلام، وعروبة، وأمازيغية، إلى برامج سياسية، زادت من حدة الجهوية والتخندق الهوياتي، الذي سيرهن عملية التحول، ويساهم في تسريع عملية انهيارها.

فالمعارضة منذ أن أصبحت رسمية، فشلت في تقديم البدائل للمجتمع، وهنا يصبح تنظيم الانتخابات أمراً عبثياً بسبب انعدام الخيار، لأن النماذج كلها مستوردة بالإضافة إلى فقدان القدرة السياسية، وهنا يصبح مشروع المعارضة ممزقاً بين الاستيراد والتبعية (برتراند بادي، 2006: 265)، وهذا حال المعارضة التي ظهرت بعد إصلاحات دستور 1989، حيث انقسمت بين معارضة أصولية مرتبطة بالدول الرجعية، مثل إيران، ومعارضة للائكية منسلخة من واقعها ومرتبطة بالعواصم الغربية، إضافة إلى تحكم النظام في عملية تمويلها، وهذا ما رهن مصداقيتها وقدرتها على التغيير، وتقديم البدائل، والبرامج.

ومن هنا أصبحت المعارضة جهوية وبعيدة عن التأسيس لثقافة المواطنة والفضاء العام، وظلت السلطة السياسية أقوى منهما من خلال

الخطاب الشعبوي، حيث ظل الإسلاميون يخافون كل ما هو علماني ليبرالي، واعتبروه إحداءًا، وظل الليبرالي يخشى الدولة الإسلامية، ويراها مضادة للمواطنة والحقوق والحريات، وظل الصراع دائرًا بين « المدني البحث»، و«الديني البحث»، والديني/المدني وعلاقتهما بالدولة (بن جاسر عودة، 2012: 69، 70). وهنا سنجد النظام السابق يعيد إنتاج نفسه، موظفًا حالة الانقسام داخل المعارضة التي لم تنجح في تقديم حلول للأوضاع الاقتصادية الصعبة، وحاولت إحياء خلفات عقيمة لم يكن المواطن مستعدًا للتعامل معها وتقبلها.

وهنا دخل الكل في مواجهة الكل، وانقسم الوطنيون على أنفسهم، مفرنسون والاشتراكيون، وانقسم الإسلاميون على أنفسهم بين حزبين وجهاديين، واختلط المفرنس بذي الثقافة البربرية، وبذلك أصبح الطرح البربري يأخذ شكلا، ومنحى يثبت تحيزه للتوجه الفرنكفوني، من خلال فكرة الحكم الذاتي واحتقار كل ما هو عربي مشرقي، والدعوى إلى أن تبقى اللغة الفرنسية كلغة بديلة في ظل ضعف اللغة الأمازيغية، وعدم قدرتها على المواجهة.

من خلال ما سبق يمكن القول إن المعارضة منذ ظهورها أو منذ الاعتراف بها قانونًا، لم تستطع ضبط مفهوم المواطنة وماهية حدودها في الجزائر. إذ ظل الصراع الثقافي أكثر بروزًا من مشروعها السياسي والاجتماعي، وهذا راجع إلى حالة الصراع الثقافي والانقسام الذي شهدته النخبة في العهد الاستعماري، كما أن تشويه الاستقلال، وتحول

الحركة التحررية إلى حزب سياسي شمولي، جعل المعارضة تبحث عن أي ذريعة لتتموقع خلفها، وتستطيع من خلالها خلق جملة من الانصار والمناضلين، غير أنها زادت من تشويه المشهد السياسي، في ضل تبعية المثقف إمّا للسلطة وأطروحاتها الشعبوية، وإمّا للمعارضة وأطروحاتها الماضية والجهوية المنطقية.

الخاتمة:

نتائج الدراسة:

- الطرح الانقسامي ظهر مع بن خلدون لكن تمّ تحويله وتشويه لأغراض استعمارية مع علماء الأنثروبولوجيا الفرنسيين.
- البحث الأنثروبولوجي الفرنسي في الجزائر، قدم نتائج مغلوطة، كان الهدف منها السيطرة على المجتمع وإخضاعه.
- المثقفون الجزائريون ومنذ الاستقلال تأثروا بالمدارس التي نشؤا فيها، وبذلك حملوا مشروع الانقسام إلى ما بعد الاستقلال.
- دولة ما بعد الاستقلال كانت قمعية ومعادية لكل ما هو حديثي، وهذا ما ساهم في تشويه العمل السياسي.
- المعارضة السياسية التي أقصيت وهُمشت بعد الاستقلال لم تجد سوى مسألة الهوية لمواجهة سلطة قوية، ومسيطرة على مصادر الدخل.

- المثقفون الجزائريون لم يخرجوا بعد من ثنائية المثقف العضوي والتقليدي، وبذلك لم تتشكل انتليجانسيا جزائرية، قادرة على إنتاج مشروع الأمة، والمواطنة، والصالح العام.

إذا إنطلقنا مما ذهب إليه الباحث محمد حيرش بغداد في تشخيصه لواقع الأحزاب السياسية في الجزائر ما بعد الإستقلال، ومن خلال نموذج جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية وحركة مجتمع السلم، فإن هذه الأحزاب لا تزال تعكس تيارات تعيش على واقع هاجس ثقافي وهوياتي، وهي لا تزال أيضا تعيد إنتاج واقع الحركة الوطنية زمن الإستعمار، فهي لم تستطع التخلص من عقلية الحركة الوطنية، إذ يقول: « إن الحركة الوطنية في الماضي والأحزاب السياسية اليوم قد ناضلوا ويناضلون من أجل الحقوق المدنية والوطنية فقط» (محمد حيرش بغداد، 2012: 27، 65) ومن خلال هذه العقلية التي تعيد إنتاج نفسها في كل مرة، نجد أن كل حزب سياسي يقدم نفسه كوريث شرعي لأحد تيارات الحركة الوطنية، وفي نفس الوقت يتحدث بصفته يمثل طموح الشعب ويعكس آماله وتطلعاته، فجبهة التحرير الوطني تعيد إنتاج خطاب الاعتزاز بالوطنية وتعتبر أنه لا ولا هذا الخطاب لما إندلعت الثورة، أما جبهة القوى الاشتراكية والتيار الحدائى عموما فيعتبر أن تربية الأفراد على الممارسة الديمقراطية وحرية الرأي التي سادت زمن الحركة الوطنية، هي التي شجعت أقطاب الحركة الوطنية على تجاوز خلافاتهم وتقاربهم عن قناعة، وبذلك نجحت الثورة

كفكرة قبل أن تنجح كعمل مسلح، من خلال شرعية الإقناع، أما حركة مجتمع السلم والتيار الإسلامي عموما فيعتبران ان التربية الدينية السمحة لجمعية العلماء المسلمين والتي أعادت ربط الشعب بهويته ومرجعياته هي التي مهدت للثورة من خلال ثنائية عربي/ رومي، أي مسلم / كافر، وهو نفس ما توصل إليه الباحث الجزائري عدي الهواري حيث قال: «إذا كان ميصالي الحاج هو الذي الدولة الجزائرية، فإن بن باديس هو الذي إكتشف الأمة» والتيار الاسلامي يعتبر الأمة سابقة عن الدولة، بل هي محفز لقيام الدولة ومشرعنة لها.

وختاما لما جاء في هذه الورقة البحثية يمكننا القول بأن الطرح الإنقسامي الذي قدمه ابن خلدون لكيفية إنتاج السياسي في الفضاء المغاربي، من خلال دراسة التركيبية القبلية التي تضل وفة للانتماءات العائلية والعشائرية كلما تراجعت قوة الحكومة المركزية، حيث يعود المجتمع إلى تركيبته الأصلية، ويعيد إنتاج القبيلة وينتمي إليها ويدافع عنها، بصفتهما المتحد السياسي الأرقى الذي تنتجه المجتمعات الإنقسامية، لكن هذا الطرح والذي اشتغلت عليه الأنثروبولوجيا الغربية بصفة عامة والأنثروبولوجيا الفرنسية بصفة خاصة، لم يتوقف عند فكرة إنتاج السياسي، بل حاول تقسيم المجتمع ثقافيا وهوياتيا، على أساس ثلاثة مكونات غير منسجمة وغير مندجة فيما بينا، متمثلة في المكون الأمازيغي والمكون العربي، وصولا إلى الاسلام كممارسة دينية لا تعبر عن المجتمع الجزائري في وحدته، هذا الخطاب الذي تم التكريس له، ساهم في تكوين

نخب سياسية جزائرية، لكنها تختلف حول المرجعية الوطنية التي يجري الدفاع عنها، وهذا ما ساد زمن الحركة الوطنية، ليتراجع هذه الخطاب الانقسامية في مرحلة الثورة، ثم يعاود الظهور بعد الاستقلال ليحكم الطبقة السياسية، التي أعادت إنتاج واقع الحركة الوطنية، فإنعزلت عن المجتمع من خلال خطابات لا تعبر عن طموح المجتمع في البناء والتطوير، وبقيت على المستوى الفكري والإيديولوجي العقيم، حتى بعد الانفتاح والتعدد، حيث لا تزال السلطة السياسية مهيمنة على مختلف نواحي الحياة، بينما تعيش المعارضة أزمة وجودية وحالة من الضعف والإرتهان بالمشروع السلطوي، عن طريق العلاقات الزبونية، والخطاب الشعبوي، الذي لا يقدم حلول بقدر ما يعيد إنتاج صراعات فكرية وإيديولوجية غارقة في الماضي، وغير قادرة على فهم الحاضر ولا إستشراف المستقبل.

المراجع:

- أحمد أوراغي، (2013/12/01)، الأنثروبولوجيا والاستعمار قراءة في الصورة الجزائرية في المؤلفات الأنثروبولوجيا الاستعمارية (267 - 284) المجلة المغاربية للدراسات التاريخية، المجلد الرابع، العدد الثاني.
- إسماعيل قيرة وآخرون، (بدون سنة)، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
- البخاري حانة، (2010)، فلسفة الثورة الجزائرية، الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع.
- برتراند بادى، (2006)، الدولة المستوردة، غربنة النصاب السياسي، ترجمة شرقي الدويهي، ط1، الأبيار، الجزائر، منشورات الأدب.

- برتراند بادى، (2011)، الدولة المستوردة تغريب النظام السياسي، ترجمة لطفي فرج، مصر، مدارات للأبحاث والنشر.
- برتراند بادى، (2003)، الدولتان الدولة والمجتمع في الغرب ودار الاسلام، ترجمة نخلة فريفر، ط1، لبنان، دار الفرابي.
- بهادي منير، (2000)، مفهوم الخصوصية الثقافية في الخطاب الانثروبولوجي (107 - 114)، وقائع ملتقى الانثروبولوجيا في الجزائر، تميمون 22/23/24 نوفمبر 1999، منشورات مركز البحث في الانثروبولوجيا والاجتماعية والثقافية، الجزائر.
- توماس هيلاندريكسن وفين سيفرت نيلسن، (2014)، تاريخ الانثروبولوجيا، ترجمة عبدو الريس، ط1، مصر، المركز القومي للترجمة.
- جاسر عودة، (2012)، من الشريعة والسياسية، أسئلة لمرحلة ما بعد الثورات، ط1، بيروت لبنان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
- جان فايفري، (1988)، التقليداوية والتحديث المعاق (87 - 127) ليليا بن سالم وآخرون، الانثروبولوجيا والتاريخ حالة المغرب العربي، ترجمة عبد الاحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، ط1، المغرب الاقصى، دار توبقال.
- حافظ عبد الرحيم، (2006)، الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة سياسية في تجربة البناء الديمقراطي في تونس، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربي.
- حسام أبو حامد، الشعبوية: نحن الشعب، فمن أنتم؟.. من المصطلح إلى المفهوم (2)، <https://www.alaraby.co.uk/diffah/herenow>، يوم 2019/10/01، الساعة 23:09.
- روسل جيه دالتون، (1996)، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ترجمة احمد يعقوب، الاردن، دار البشير.

- عبد الإله بلقزيز وأخرون، (2001)، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، أزمة المعارضة السياسية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد الحليم بركات، (2006)، الإفتراق في الثقافة العربية، متاهات الإنسان بين الحلم والواقع، ط1، مركز درايات الوحدة العربية.
- عبد اللطيف نجاد خليفة، (2003)، دراسات في سيكولوجية الاغتراب، مصر، دار غريب للنشر والتوزيع.
- عبد الله التيطاوي، (بدون سنة)، اللغة والمغير الثقافي - الواقع والمستقبل، مصر، الدار المصرية اللبنانية.
- عبد الله العروي، (2008)، مفهوم الدولة، ط1، الدار البيضاء، المغرب، المركز الثقافي العربي.
- عبد الناصر جابي، (2012)، مأزق الانتقال السياسي في الجزائر. ثلاث أجيال وسيناريوهات، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- علي الكنز و آخرون، (1997)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، ط4، مصر، مكتبة مديولي.
- العياشي عنصر، (1990)، نحو علم اجتماع نقدي، دراسات نظرية وتطبيقية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- فرانسيس فوكوياما، (2007)، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم الادارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الامام، المملكة العربية السعودية، دار العبيكان.
- كرايس الجليلي وبلغازي محمد، (2017)، ظاهرة الدروس الخصوصية في الجزائر عودة الى جذور الازمة (245 - 253) مجلة المعيار، المركز الجامعي تيسمسيلت، العدد السابع عشر.

- كرايس الجيلالي، (2018)، المدرسة الوطنية بعد الاستقلال بين الاهداف العلمية والخلفيات الايدلوجية، (47 - 60) قضايا التربية والتعليم في الوطن العربي تحديات وحلول، أعمال الملتقى الدولي السادس لمركز فاعلون بالشراكة مع جامعة المنستير، 28/27/26 اوت 2018، دار سوهايم، الجزائر، المجلد الثاني
- كرايس الجيلالي، رقاد الجيلالي، (2019)، الانتخابات المحلية في الجزائر وعائق البنية الثقافية لدى الناخب - دراسة ميدانية للانتخابات المحلية لسنة 2007، مدينة خميسي أمودجا (147 - 161)، مجموعة من الباحثين، المركز العربي الديمقراطي، المانيا، بدون طبعة.
- كرايس الجيلالي، مهلول جمال الدين، (2009)، ظاهرة الصراع بين الفرد والدولة عن طريق التهريب الضريبي مقارنة سوسيو تاريخية (234 - 248) كتاب الملتقى العلمي الاول * قضايا المجتمع الجزائري المعاصر الواقع واليات التعامل*، حوافز للدراسات والنشر والتدريب، الجزء الاول، الجزائر.
- مالك بن نبي، (2006)، مشكلة الافكار في العالم الاسلامي، ط7، دار الفكر سوريا.
- مالك بن نبي، (2006)، مشكلة الثقافة، ط12، دمشق، سوريا، دار الفكر.
- مالك بن نبي، (2013)، ميلاد المجتمع، ط1، الروبية، الجزائر، دار الوعي.
- مالك بن نبي، (2002)، وجهة العالم الاسلامي، سوريا، دار الفكر
- مجموعة باحثين، (2001)، المعارضة والسلطة في الوطن العربي ازمة المعارضة السياسية العربية، ط1، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد ابراهيم صالح، (2004)، التحديث وإعادة الأقلدة من خلال الحقلين الجمعي والسياسي في منطقة القبائل نموذجاً (31 - 33)، دفا تر انسانيات،

الجزائر تحولات اجتماعية وسياسية، منشورات CRASC، الجزائر، العدد
الاول.

- محمد حجاج، الاطروحة الانقسامية بين الإرث الخلدوني والسوسيلوجيا
الوضعية، الاطلاع: يوم 27/09/2019، الساعة 10:39 انظر الرابط:
<http://www.aranthropos.com>

- محمد حربي، الأسس الثقافية للامة الجزائرية، ترجمة بلقاسم زين،
يوم <https://journals.openedition.org/insaniyat/4745>
27/09/2019، الساعة 10:33.

- محمد حيرش بغداد، (2012)، المواطنة في الخطابات السياسية، الجزائر اليوم
مقاربات حول ممارسة المواطنة، الجزائر، مركز البحث في الانثروبولوجيا
الاجتماعية والثقافية، كراسك.
- مختار الأسدي، (2010)، الدين والسياسة، إشكالية الحق والمصلحة،
ط1، بيروت لبنان، دار الانتشار العربي.

- منصور مرقومة، (2016/12/02)، الانثروبولوجيا والنزعة الاستعمارية
الحديثة (80 - 85)، مجلة التدوين، المجلد الرابع، العدد الثامن
- نورالدين زمام، (شتاء 2008)، حول سوسيلوجية المثقف الجزائري، مجلة
إضافات، العدد الأول.

- هشام غالب ناھي، (2016)، الدولة وخفايا إخفاق مأسستها في المنطقة
العربية، ط1، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.

- يتراند بادي، بياربينوروم، (بدون سنة)، سوسيلوجيا الدولة، لبنان، مركز
الانماء القومي..